دور المرأة العراقية في السلطة وعملية صنع القرار
(دراسة احصائية)

م.د. سحر طارق محمود الرحيم
جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة
Sahar_alraheem@yahoo.com

المخلص :
على مر الزمن حظيت المرأة العراقية بدورها في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد، اذ كان أول تشريع في بلاد الرافدين في معلقة حمورابي والتي فيها " قوانين وتشريعات خاصة" بحقوق المرأة، ثم بعدها " الشريعة الاسلامية " التي اقرت مساوات المرأة مع الرجل في حقوقها وواجباتها وأقرت لها حق مشاركها السياسية والتعلم والتملك.

وبالرغم من ان الدستور العراقي ضمن للمرأة العراقية حقوقا كاملة في " التعليم والرعاية الصحية الاجتماعية " ، وحقها في الحياة والحرية والأمن وحق التملك والمشاركة السياسية وتقلدها المناصب القيادية، الا ان القوانين والتشريعات لا تضمن تمكين للمرأة في المجالات التنموية. ومع هذا شهدت السنوات الأخيرة تقدما واضحا في المشاركة سياسيا واتخاذ القرار وبتدخل من قبل الأمم المتحدة أصبحت تحتل قضيتها مكانا بارزا في جدول أعمالها وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يضمن مساهمة اكبر لها في " العملية السياسية وفي التنمية " العالمية، ومعوقات تمكين المرأة العراقية واحداث تغييرات جذرية لثقافة الذكورية التي تحول دون مشاركتها في صنع القرارات الأقتصادية والاجتماعية والسياسية وفوزها " بالمقاعد النيابية ".

تناول " البحث " مباحث اربعة ، درس " المبحث الأول " الجانب النظري ومفاهيمه ، وذهب " المبحث الثاني " الى واقع المرأة العراقية والمساهمة في " صنع واتخاذ القرار" من خلال بيانات احصائية، وفي "المبحث الثالث" الجاني التطبيقي تضمن ردود افعال عينة اختيرت عشوائيا حول المرأة العراقية ومدى قدرتها على التأثير في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار واتخاذه من خلال استبانة تتضمن مجموعة اسئلة حول موضوع البحث. اما المبحث الرابع تناول الأستنتاجات والتوصيات التي نتج عنها البحث.

الكلمات المفتاحية: الدستور العراقي، "صنع القرار"، "السلطة"، نظام الكوتا، التشريعات، النوع الاجتماعي.

The Role of Iraqi women in Authority and decision-making(Statistical study)

DR.SAHAR TAREQ MAHMOOD
University of Baghdad/ Woman's Studies Center

Abstract:

Throughout the ages. The Iraqi women had enjoyed in economic and social construction of the country.As the first legislative Mesopotamia was pending Hammurabi containing women's lows and legislations, followed by Islamic low that established equality with men in rights and duties and gave her right to political participation, learning and ownership.

Although the Iraqi constitution in 2005 guaranteed Iraqi women full rights to education, social and health care, their right to life, liberty, security, the right to property, political participation and leadership positions, they included a(quota system) for participation in parliament and provincial councils, but lows and legislation do not Ensures empowerment of women in developmental fields. Despite discrimination and women's exclusion from political participation, recent decades have seen remarkable progress in their political participation and decision – making. With the intervention of the United Nation," the issue of women has become" a prominent place on its agenda and focused on creating an economic and political system that achieves greater participation for women in the political process and in global development through studying the social environment, obstacles to empowering Iraqi women and bringing about fundamental changes to the male culture that prevent Participation in economic, social and political decision-making and winning parliamentary seats.

The research dealt with four axes, the first axis addressed the theoretical concept that research deals with, and the second axis went to the reality of Iraqi women and their contribution to decision- making with statistical data. The third topic dealt with the most prominent solutions needed to empower Iraqi women in the decision- making and decision-making process.

Keys: the Iraqi constitution, decision-making, power, the quota system, legislation, gender, and empowerment.

الهدف وأهمية البحث:

١- التأكيد على المساواة ومشاركة المرأة الكاملة في هياكل السلطة.
٢- زيادة القدرة في مشاركتها بـ " القيادة وصنع القرار" .

المبحث الأول : مفاهيم تم تناولها في البحث:

(١-١): تأريخ " مشاركة المرأة في سياسة العراق" :

تبنت حركات نسوية أمريكية بريطانية موضوع مطالبة المرأة بحق التصويت في خلال القرن التاسع عشر، وفي ستينات القرن الماضي أدرك المجتمع الدولي ان " التمييز ضد المرأة " اهم عقبات خطط التنمية في دول العالم، وأولت " الأمم المتحدة " وخبراء التنمية مسألة تمكين المرأة في الثمانينات جل أهتمامها لتحقيق " الديمقراطية ومجابهة التمييز" الواقع ضد المرأة ، وقد شهدت العقود الأخيرة تزايدا في " مشاركة المرأة في المناصب السياسية ".[١]

فمنذ اعلان الدستور العراقي في عام ١٩٠٨ بدأت الأفكار تنير فكر الأستاذ جميل صدقي الزهاوي في مدرسة الحقوق، فكتب في "جريدة المؤيد المصرية " مقالة " ضرورة تحرير المرأة العراقية من عبوديتها " ودعا المحاكم الشرعية منحها حقوقها اسوة بالرجل وفق الآية القرآنية ((وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ))، تسببت في تعرضه الى هجوم عنيف واهدار دمه، وازداد الصراع عنفا مما حمل والي بغداد ناظم باشا الى فصله من وظيفته .

وفي عام ١٩٢٣ تأسست أول مجلة نسائية في العراق بأسم مجلة ليلي ، كتبت فيها السيدة بولينا حسون ابنة احد رجال الصحافة مقالاً طالبت المجلس الدفاع عن حقوق المرأة، وفي ١٩٢٤/١١/٢٣ افتتح نادي النهضة النسوية كانت أسماء الزهاوي شقيقة جميل صدقي الزهاوي والسيدة نعيمة السعيد وماري عبد المسيح وفخرية العسكري زوجة الوزير جعفر العسكري عضوات الهيئة الإدارية للنادي ، مما جعل من جريدة العراق ترحب به واعتبرت افتتاح النادي انتصارًا لحرية المرأة واستمرت الرائدة بولينا نشر مقالاتها في الصحف العراقية وفي المنتديات والتجمعات الأدبية تطالب المجلس الوفاء بواجباته تجاه المرأة العراقية [٢].

وفي عام ١٩٣٢ شهد العراق تغيرا " اقتصاديا واجتماعيا " اثر بشكل ايجابيا في واقع المرأة العراقية عموماعلى وجه العموم وبواقع التعليم بشكل خاص شهد العراق فيه انعقاد اول مؤتمر للمرأة في تاريخ العراق عزز اتصال المرأة مع نساء الدول الاخرى استبشر به الرأي العام وعده تطورا ايجابيا.[٣]

وفي اذار ١٩٥٨ شهد العراق تطورا سياسيا واجتماعيا منح المرأة العراقية حقوقا سياسية تلائم وضعه الثقافي والاجتماعي. ومنح السيد " رئيس الوزراء نوري السعيد " المرأة العراقية حقوقا سياسية، وبعد ثورة ١٤ تموز/١٩٥٨ عينت الدكتورة نزيهة الدليمي أول وزيرة عراقية، والسيدة زكية اسماعيل أول قاضية عراقية وبذلك تكون المرأة العراقية قد دخلت المعترك السياسي.

في عام ١٩٧٥ عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر دولي للمناقشة حقوق المرأة، وفي الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) اصبحت " قضية المرأة " تأخذ مكانا بارزا في جدول اعمال " الأمم المتحدة " بغية تحقيق نظام اقتصادي وسياسي يضمن " مشاركة المرأة في العملية السياسية والتنمية العالمية" فعقدت مؤتمرات اخرى في العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ومؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥ تناولت فيه تقارير حول وضع " المرأة " وضرورة ضغط على حكومات بهدف " تبؤ المرأة مواقع السلطة وصنع القرار" في " المجالات التربوية والسياسية والأقتصادية " .[٤]

وبعد عام ٢٠٠٣ شاركت المرأة العراقية ولأول مرة في " عملية صنع القرار السياسي" ونافست الجهات السياسية لدخولها في العملية ما دفعها لاحتلال مواقع قيادية في مؤسساته، وبعد " الاحتلال الأمريكي " للعراق عام ٢٠٠٤ اختيرت ٣ نساء عضوات في مجلس الحكم الانتقالي، وخصصت لها ٤ حقائب عند تشكيل الوزارة، بنسبة " لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية " . ثم جاء في "قانون الانتخاب " اسم امرأة على الأقل ضمن ثلاث مرشحين في القائمة " فكان عدد النساء ٨٧ امرأةً من أصل ٢٧٥، وشغلت ٦ حقائب وزارية من أصل ٣٦ وزارة بنسبة ١١%، ثم تحققت نسبة ٢٥% حسبما نصت عليه المادة ٤٩ الفقرة رابعًا من (الكوتا النسائية)، فتم إنتخاب ٧٤ امرأة بنسبة ٢٥.٨% الا ان التمثيل النسوي في الحكومة التنفيذية كان محدودًا بأربع وزارات وتراجع العدد بعد انسحاب وزيرة الدولة لشؤون المرأة.

وقد تبنت " الأمم المتحدة "في عام ٢٠٠٦ عند احتفالها باليوم العالمي للمرأة " مشاركة المرأة في عملية صنع القرار" شعارا للاحتفال باعتبار أن ذلك يمثل " فرصة لتقييم الدرجة " التي أصبح بها " صوت المرأة مسموعا في قاعات مجالس الإدارات والبرلمانات والمحاكم " .

(١-٢): التمكين السياسي للمرأة وتولي السلطة، المرجع التأريخي:

مازالت ف تقليدية التي تحدد دور ا انعكس في ضعف " د ة" ، وفي اشغالها ادو ولي بقضية

المرأة وحقوقها منذ تأسيس " منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ " أول معاهدة دولية تشير إلى " المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات".[٥]

وأشار الدستور المؤقت ١٩٦٨ جملة حقوق للمرأة لحماية حقوقها في الضمان الاجتماعي والعمل والحقوق والواجبات امام القانون، مما دعا الأمم المتحدة تبنى موضوع تمكين المرأة فكانت نقطة البداية في عام ١٩٧٩ في مؤتمرها في المكسيك، وتعزز الاهتمام بالمرأة في مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥، ثم مؤتمر جوهانسبرج للتنمية المستدامة عام ١٩٩٢، ثم " مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية " سنة ١٩٩٤، و" مؤتمر فيينا " في العام نفسه، و" مؤتمر كوبنهاكن" و" مؤتمر بكين " عام ١٩٩٥، وأقرت ضرورة احداث تغييرات في القوانين الاجتماعية التي تعطل القوانين التشريعية ولا يمكن تحقيق تمكين المرأة الا عبر تغييرها النظر لنفسه وتخلصه من عقدة تبعيتها للرجل وثقتها بقدراتها في استغلال الفرص المتاحة وتولي " المناصب السياسية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية " اذ لا يسمح لها في بعض الدول تولي المناصب القضائية وتحديد عدد من يشغلن مناصب وزارية وانعدام وجودها في " المناصب العسكرية والأمنية " . بل وليست لها دور سياسي.[٦]

(١-٣): الأتفاقيات الدولية: International Conventions

وهي " الاتفاقيات " التي انظم اليها العراق و تعد أساس العمل بشرعية في" مفهوم النوع الاجتماعي" مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩، ١٩٦٢ الخاصة بحق المفاوضة الجماعية ، واتفاقيات ٢٩، ١٠٥ في عام ١٩٥٩ و ١٩٦٣ المعنيتان بـ " القضاء على التمييز في اشغال الوظائف" ، واتفاقية " القضاء على أوجه التمييز العنصري" عام ١٩٧٠ واتفاقية " الحقوق المدنية والسياسية للمرأة" عام ١٩٧١ ثم الأتفاقية الدولية (سيداو) عام ١٩٧٩ بشأن " تمكين المرأة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص" للقضاء على التمييز ضد المرأة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة، وفرض تطبيق قوانين ودساتير مدنية ومتحضرة، ثم إتفاقية (الكوتا) وهو مصطلح غير عربي يعني النصيب يهتم بتحقق المساوات بين الجنسين[٧] والضمان الرئيس لتحقيق التمكين السياسي للمرأة وضمان مشاركتها في " المجالس النيابية والتشريعية " وفي " عملية صنع القرار" من خلال تحديد عدد من المقاعد للمرأة في المجالس النيابية، اذ حصلت ٣ نساء في مجلس الحكم من بين ٢٥ شخصية سياسية في عام ٢٠٠٣ ، واخذ التشريع العراقي بنظام الكوتا وخصص نسبة لا تقل عن٢٥% من عدد اعضاء مجلس النواب للنساء في عام ٢٠٠٤. وقد حصلت المرأة العراقية على ٧٦ مقعدا برلمانيا من أصل ٢٧٥ مقعدا في أول جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور اي بنسبة ٢٨%، وشاركت ١٠ نساء في كتابة الدستور اي بنسبة ١٨% والتي كانت اعلى نسبة عربيا ودوليا.[٨]

المبحث الثاني: الواقع السياسي للمرأة العراقية.

(٢-١): التمكين السياسي للمرأة:

هناك علاقة وثيقة بين قوانين الاحوال الشخصية ومشاركة المرأة السياسية لتعزيز مساهمتها في الحياة السياسية اذ ان قوانين الأحوال الشخصية تجعل حضورها تابعا للرجل مما تقف حجر عثرة امام مساهمتها سياسيا يتطلب تعديل التشريعات بما يزيل اشكال التمييز ضد المرأة وضع اليات تمكنها من ممارسة دورها في الوصول والمشاركة في السلطة والبناء الديمقراطي ويضمن حصولها على حقوقها في الدستور[٩].

لذا على المرأة ان تدرك هويتها النسوية والمواطنية السياسية وأن تنخرط في عمل مدني أو اجتماعي وسياسي عام، وعلى المؤسسات والكيانات ان توجد قنوات لمشاركة النساء في الحياة العامة، وتضمينهن إلى جانب الرجال وتغيير رؤية الرجل لها ودعمها في إنجاح حياتها الاسرية وا أستقرارها واستقلالها بالعمل الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية وبالقائمين عليها. [١٠]

في عقد الخمسينات ظهرت مفاهيم حول تنمية المرأة، وفي عقد التسعينات تبلور مفهوم تمكين المرأة مع مفهوم التنمية، ولأجل تحقيق التنمية الشاملة لابد من تمكين المرأة بشكل فاعل،

وبسبب التمييز القائم ضد المرأة وحرمانها من تكافؤ الفرص في التعلم والعمل وغيرها، تبنت الأمم المتحدة في الثمانينات استراتيجية تمكين المرأة واقرار سياسة عالمية تضمن لها مشاركة متكافئة في التنمية وازالة ممارسات التمييز الواقع عليها واشراكها بالمواقع القيادية، واكسابها المهارة للمطالبة بحقوقها، واتاحة الفرصة لها في التعلم والتدريب ، ومشاركتها في عملية صنع واتخاذ القرار وازالة المعوقات التشريعية والادارية والاجتماعية والاقتصادية ودعم مشاركتها واكسابها القوة في السيطرة على حياتها الخاصة.[١١]

ولتعريف التمكين السياسي للمرأة، هو المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية صنع واتخاذ القرار والمشاركة في ادارة المواقع القيادية في البلاد من خلال المعرفة والثقة بالنفس والحرية الاقتصادية، مما يتطلب تحقيقه الى وجود سلطة لا مركزية تمكن الفرد من ادارة حياته ، وبناء الوعي لدى المرأة كفئة مستهدفة ولدى السلطة في المجتمع ، ثم بناء وتدريب المرأة وبناء قدراتها لتمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.[١٢]

وقد أشارت البيانات ان عدد النساء اللواتي شغلن منصب وزيرة ٦ في عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٦ تولت ٥ نساء فقط مناصب وزارية ووصلت الى منصب واحد فقط في عام ٢٠١٠ .

(٢-٢): المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في السلطات التنفيذية :

يعاني حصول المرأة على االمناصب التنفيذية تراجعا مستمرا، في جميع الدورات البرلمانية اذ لم تحصل سوى منصب وزاري واحد بدون حقيبة وزارية

ومحدودة الصلاحيات ، ولم تحصل على منصب سيادي في رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء ، وان حصل ذلك في مجلس الوزراء بلغت نسبة مشاركتها في الحكومة الانتقالية ٦ وزيرات مقابل ٣٢ وزير واسمرت بالنزول بالدورة اللاحقة الى ٤ وزيرات مقابل ٣٦ وزير ثم الى وزيرة واحدة فقط بعد انتخابات ٢٠١٠ وانتخابات ٢٠١٤ ولم تظهر المرأة عند اتفاقيات اربيل الأولى والثانية وما بعدها من اتفاقيات، ولم تتولى منصب رئاسة او نائبة رئيس لأي هيئة في الدولة.[١٣]

(٢-٣): مشاركة المرأة في القضاء:

عينت العديد من خريجات المعهد القضائي كقاضيات ومدّعين عامين في عام ١٩٧٦ وفي الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٣ اقتصر المعهد القضائي على القضاة المعينين سابقا عددهن ٩ – ١١ قاضية.

ومنذ أيار ٢٠٠٣ تم تعيين ٢٥ أمرأة من مجموع ٢٣٥ من خريجات السلك القضائي وعن طريق لجنة المراجعة القضائية ومجلس القضاء العراقي الأعلى تشكل (١٣) امرأة فقط مقابل (٧٣٨) من قضاة العراق و٢% في منطقة كردستان وثلاث قاضيات فقط في محافظة السليمانية كلهن قاضيات محاكم أحداث هذا دليل على أن المرأة لا زالت تمثيلها ضعيفا في السلطة القضائية مقيدات بضوابط تمييزية ولا يسمح لها بتولي منصب قاضية في محكمة الأحوال الشخصية وتنحصر غالبا في محاكم الأحداث أو البداءة، أما المحكمة الاتحادية العليا المشكلة من (٩) قضاة فلا تضم أية امرأة . كما احتلت ١٦ امرأة عراقية منصب مدعي عام من اصل ٢٥٠ منصب في وسط وجنوب العراق واحتلت ١٥٠ أمرأة المنصب ذاته في كردستان وبدون صلاحيات في اتخاذ القرار. [١٤]

(٢-٤): تمثيل المرأة العراقية في البرلمان:

بعد عام ٢٠٠٣ شاركت ٦ وزيرات في اول وزارة عراقية ، وقد اجري اول انتخابات لمجالس المحافظات في عام ٢٠٠٥ حصلت فيه المرأة العراقية على 76 مقعدا برلمانيا في اول جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور بنسبة 28% [١٥]تعززت بمشاركة عشرة نساء في كتابة الدستور اي بنسبة ١٨% [١٦]، ولتغيير الوضع الحالي كان لابد من قوانين انتخابية أكثر عدلاً وأقل تحيزاً، وإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هذه الغاية هي الكوتا الذي يعد أحد آليات تغيير قواعد اللعبة السياسية. كانت منظمات " المجتمع المدني " المعنية بـ " حقوق المرأة " لها دورا كبيرا في اقرار نظام الكوتا وحدد في الدستور في عام ٢٠٠٥ وارتفع الى حوالي 27.3 في عام ٢٠٠٧، ثم انخفض الى نسبة 25.2% في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٣ فعدد المقاعد المخصصة للنساء ١١٧ من مجموع ٤٤٧ مقعد .[١٧]

الشكل (١) نسب المقاعد التي شغلتها المرأة العراقية

في " البرلمان " ١٩٩٠-٢٠١٠

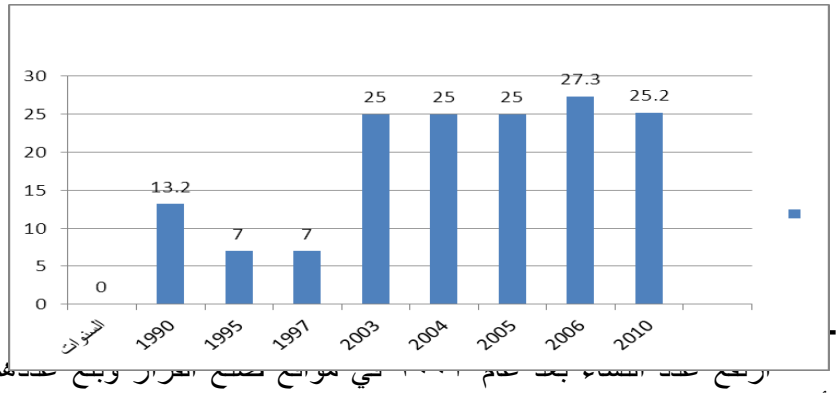

(٢-

ارتفع عدد النساء بعد عام [illegible] في مواقع صنع القرار وبلغ عددهم ٣٤٢ امرأة مابين وكيلة وزير ومستشارة ومفتش عام ومدير عام ومعاون مدير عام بعد ان كان عددهم ٢٢ امرأة فقط ، اذ تبين في احصاءات وزارة المرأة في عام ٢٠٠٧ ان عدد النساء بدرجة مدير ومدير اقدم ٣٩١٥، وبدرجة معاون مدير عام وخبير ١١٨ أمرأة، اما درجة مدير عام فكلنت ٣١ درجة، و١٠ درجات مستشارة، و٤ درجات وبدرجة سفيرة وكما موضح بالشكل رقم (٢).[١٨]

الشكل(٢): الوظائف التي شغلتها " المرأة العراقية " عام ٢٠٠٧

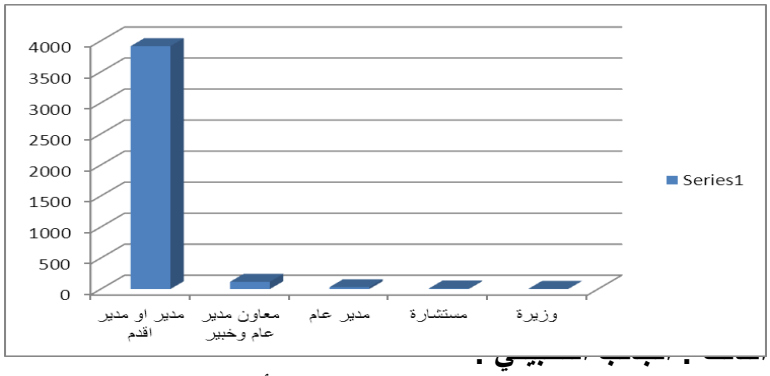

المبحث [illegible]

طرحت تساؤلات على عينة مؤلفة من ٣٠٠ مفردة بشأن هل يمثلن نصف الهيئة الناخبة ؟ وما نسبة مشاركة "المرأة " ومدى قدرتها على التأثير في" الحياة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني " وهل ان المجتمع المدني لديه القدرة على تعبئة المؤيدين لحقوق النساء ؟

يتم قياس تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا بالمقياس (GEM) باحتساب حصتها في مقاعد البرلمانية والمناصب الإدارية والمناصب التشريعية. ومن خلال إحتساب

الإختلاف المتحقق في الدخل بين الجنسين يعكس درجة استقلالها الاقتصاديا، والمقياس (GDI) الذي يأخذ بعين الاعتبار أهمية " مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين" .[١٩]

١- س١: ما هو الوضع الحالى للمرأة في " الدعم والتمكين المهنى والادارى " وهل ان النساء اللاتي وصلن إلى مراكز القرار في ظل نظام الكوتا أحدثن تغييراً ما وعلى وجه الخصوص وضع المرأة العراقية ؟

الجواب:36% منهم اجاب بنعم حيث ان ((13.50%)) منهم وصلت الى المقاعد البرلمانية، ((22.50%)) منهم ساعدت وتبنت " حقوق المرأة والأنسان " ، في حين ٦٤% اجابت بكلا واجابت " ان مساهمة المرأة في البرلمان لم يضف تغييرا ايجابيا للمرأة العراقية " .

٢- س٢: ما مدى " مشاركة المرأة فى السلطة و صنع واتخاذ القرار " ؟

الجواب: "وجود المرأة البرلمانية شكليا لم يحقق اية اصلاحات اقتصادية او اجتماعية او سياسية".

٣- س٣: ما هي " العوائق التي قد تحول دون تحقيق المرأة العراقية ذلك" ؟

الجواب : أن" سيطرة القادة من الرجال يحول دون تحقيق تمكين المرأة ومساهمتها في صنع واتخاذ القرار" ، وان ٦٠% من معوقات تمكين المرأة العراقية يعود إلى غياب الإرادة السياسية في " تحقيق المساواة في مجال الحقوق السياسية ومنح الفرصة للنساء في مواقع السلطة وصنع القرار" .

٤- هل ان لطبيعة وتركيب المجتمع صلة بوضع المرأة العراقية ؟

والجواب : نعم وبنسبة 52.5%.

٥- س٤: ما هي " الجهود التي بذلت لتعزيز النساء"، ودعمها اداريا ووظيفيا ومشاركة المرأة كصوت سياسى ؟ و مامدى ارتباط الأداء السياسي للمرأة بقضايا النساء؟

الجواب: إن حكومة العراق لم تضع أو ترسم أهدافا أو تتخذ التدابير المحددة لتحقيق زيادة ملموسة في عدد النساء بغرض الوصول إلى تمثيل أكثر عدالة بين الجنسين في " المناصب الحكومية " ومناصب " الإدارة العامة " . اضافة الى أنها لم تقدم برامج تدريبية لتشجيع المرأة حول المشاركة في العمليات الانتخابية والأنشطة السياسية.

٦- س٥: ما هو نموذج المرأة التي وصلت عن طريق نظام الكوتا إلى المجالس النيابية؟

الجواب: يتم اختيار النساء في السلطة ممن هن عضوات الحزب الحاكم او يمثلن طوائف معينة.

المبحث الرابع:

(٤-١): الاستنتاجـــات:

معوقات مشاركة " المرأة العراقية في العملية السياسية " :
نستنتج مما سبق الى ان هناك مؤشرات اساسية ساهمت في " اعاقة مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية " وهي:

١- القوانين"الطائفية المذهبية" تقف حجر عثرة دون تعزيز " مساهمة المرأة في الحياة السياسية".
٢- أدرك المجتمع الدولي ان " عملية اتخاذ القرار" ترتبط بعملية " تمكين المرأة " اذ ان بيانات واقع المرأة العراقية تشير الى انها لازالت في مستوى واطئ من التمكين وان هناك فروقات في مستوى مساهمتها في اتخاذ القرار وفق المستوى التعليمي والبيئة والتربية الأسرية .
٣- عزوف المرأة نفسها عن" المشاركة السياسية " لأنشغالها داخل المنزل بمهام متعددة ولرسوخ اعتقادها بـ " أمثلية الرجل عن المرأة في هذا المجال" .
٤- يجب أن تبدأ التهيئة لقيادة واعدة للمرأة بـ " التنشئة السياسية داخل الأسرة " وفي " المؤسسات السياسية " والحاجة إلى وضع آليات ممارسة دورها المنوط بها.
٥- غياب الحرية سواء المدنية اوالسياسية وعدم الأمان والضغوط التي تمارس ضد المرأة وعدم وجود مايدعم المرأة في المواقع الادارية العليا ، ما يدفع المرأة الى العزوف عن " المشاركة السياسية " فالحاجة الى مؤسسات حامية للديمقراطية والمجتمع المدني والحقوق والحريات
٦- يتم اختيار النساء في السلطة من عضوات الحزب الحاكم او يمثلن طوائف معينة .

(٤-٢): التوصيـــات:

١- المطلوب العمل على إدماج " الاتفاقيات الدولية" وتعديل " التشريعات " بإسقاط " جميع أشكال التمييز ضد المرأة " اذ إن من أهم العقبات التي تواجه برامج وخطط التنمية في دول العالم النامي هو التمييز والعنف الممارس ضد المرأة وإقصاءها عن "المشاركة السياسية".
٢- ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته، وهذا يقودنا إلى الدعوة إلى التصديق المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان لاسيما المتعلقة بحقوق المرأة.
٢- ضمان معرفة النساء لحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها ولكي يتحقق هذا الأمر فلا بد من تثقيفهن على موضوع حقوق الإنسان للمرأة ومسؤولياتهم عن احترام حقوق الآخرين.
٣-تعزيز ثقافة الجندر في مؤسسات الدولة لضمان أن لا تؤدي " السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الإنمائي" إلى إدامة العنف ضد المرأة ومنعه والقضاء عليه. وضرورة التركيز على الاستفادة من خبرات النساء وتجاربهن مع العنف.
٤- تخصيص بنود في ميزانية الدولة خاصة بمعالجة وتطوير وتنمية وضع وواقع المرأة العراقية بما يحقق " القضاء على التمييز والعنف " الممارس ضد المرأة،

وتخصيص مشاريع تنموية وتحقق لها الأمن والاستقرار على الصعد كافة، وهذا الأمر بحد ذاته يسترعي إرادة سياسية هادفة وحقيقية للنهوض بواقع المرأة وتنمية وتطوير قدراتها.

٥- تشجيع عمل " المنظمات غير الحكومية " لاسيما التي تعنى بشؤون المرأة وتهيئة وسائل مناسبة للتعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والتنسيق معها.

الهوامش

[١]): العبيدي، بشرى، " دور المرأة في عملية صنع القرار وتولّي المسؤوليات " ، كلية القانون/ جامعة بغداد

[٢]): في" يوم المرأة العالمي" .... المرأة إلى أين ؟ - www.balagh.com/malafat

[٣]): سحر حويجة، "أهمية المشاركة السياسية للمرأة "، شبكة المرأة السورية، المنشور في٢٠١٥/٠٨/٠٤على الموقع http://swnsyria.org/:المطلع عليه بتاريخ٢٠١٧/٠١/١٢.

[٤]): في يوم المرأة العالمي ... المرأة إلى أين؟ - مصدر سابق.

[٥]): مشاركة المرأة في " عملية صنع القرار " ..... شعار الأمم المتحدة في يوم المرأة العالمي – وكالة أنباء البحرين – ٧/آذار/ ٢٠٠٦ www.bna.bh

[٦]):عبد الباسط عبد المحسن، الحماية القانونية للمرأة في تشريعات العمل العربية، دراسة للواقع والمأمول في ضوء معايير العمل الدولية والعربية، الورشة الأولى لمؤتمر قضايا المرأة وتحديات العصر، نحو وثيقة عربية لحقوق المرأة، مملكة البحرين، ٢٠-٢١ نوفمبر

[٧]): الجابر، ضياء عبد لله عبود، بحث بعنوان " نظام الكوتا النسائية في مجلس االنواب العراقي ,على االموقع

االالكتروني : fcdrs.com/mag/issue-٤- :V.html

[٨]): خديجة حباشنة – الكوتا كآلية تدخّل ايجابي لصالح المرأة – www.panoramacenter.org

[٩]): الشيخة عائشة ، دراسة لتقييم نتائج وثيقة التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي المتعلق بالأستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة (٢٠٠٩-٢٠١١) ، المجلس الأعلى للمرأة ، مملكة البحرين.

[١٠]): محمود نادية ٢٠١٣ ،مقال بعنوان المشاركة السياسية للمرأة العراقية، جريدة البيان العراقية .

[١١]): عبيدات، أحمد ،٢٠٠٤ ألية التنمية السياسية في الأردن المؤتمر الوطني للتنمية السياسية والمرأة الأردنية ، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، عمان – الأردن .

[١٢]): اليونيفم – " دور النساء العراقيات بالحياة السياسية " ٢٠٠٦ – ص ١١ وما بعدها.

[١٣]): اليونيفم ،" دور النساء العراقيات في الحياة السياسية " ص ٣٢ وما بعدها.

[١٤]): وضع المرأة في العراق – مشروع تطوير القانون في العراق – كانون الأول ٢٠٠٦ – جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين – ص ٢١.

[١٥]): الأحمد، وسيم حسام الدين، " التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة ، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، ٢٠١٦- ص ١٥٧-١٧١.

[١٦]): قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) S / RES / 1483 (2003) – 22 May 2003 – p.1

[١٧]): دور النساء العراقيات في الحياة السياسية – اليونيفم – مصدر سابق - ص ٣٢ وما بعدها.

[١٨]): " المجلس الاقتصادي والاجتماعي " – " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) " – " المرأة في المنطقة العربية" : واقع وتحديات وآفاق مستقبلية - لجنة المرأة – الدورة الثالثة – للمدة ١٤ –

E / ESCWA/ ECW / 2007 / IG. 1/ 4 / Add. 3 / Supp. 1 – p. - ١٥ / آذار / ٢٠٠٧ 28ets

[١٩]): العزاوي، د. عمار جعفر، بحث بعنوان ، " تحديات تمكين المرأة العراقية : مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار انموذجا " دائرة السياسات الاقتصادية والمالية البعد الاجتماعي" .